Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

2 Juin 2010

02 يونيو 2010

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الصباح
يومية مغربية شاملة

عائلات صحراوية تطالب بالكشف عن مصير أزيد من 100 مختطف

لم يفض اللقاء الذي عقد، أمس (الثلاثاء)، بين ممثل في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء عن لجنة عائلات المختطفين الصحراويين مجهولي المصير إلى أي نتيجة ملموسة. وعلمت "الصباح"، أنه باستثناء الوعد الذي قدمه ممثل المجلس القاضي بفتح جسور الحوار، لم يعلن عن أي إجراء عملي للكشف عن مصير مجهولي المصير البالغ عددهم أزيد من 100 مختطف.

وكانت عائلات مختطفي الصحراء عام 1976 نظمت، منذ الساعات الأولى من يوم أمس (الثلاثاء)، وقفة احتجاجية، تعد الأولى من نوعها، أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الرباط.

المتظاهرون، الذين يوجد من بينهم زوجات المختطفين وأبنائهم، هتفوا بشعارات تطالب بكشف مصير ذويهم الذين اختطفوا في ظروف غامضة منذ أزيد من 34 سنة، دون أن يشير إليهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في اللوائح الأخيرة التي أصدرها. كما هدد المحتجون باللجوء إلى محاكم دولية ورفع دعاوى قضائية تطالب بالكشف عن مصير ذويهم.

وحملت الوقفة، حسب لجنة العائلات، رسالة واضحة مفادها أن ملف مجهولي المصير المتحدرين من الأقاليم الجنوبية مازال مفتوحا وعالقا، على اعتبار أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تكلف بتطبيق توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة على أرض الواقع، غض الطرف عن أعداد من هؤلاء، في الوقت الذي أشار فيه إلى البعض وعمل على تعويض عدد محدود من العائلات، أما "الأغلبية، فما زالت تنتظر الإفراج عن ملف معتقليها والكشف عن مصيرهم"، توضح مصادر من لجنة العائلات. كما اعتبرت المصادر نفسها أن "طول المسافة وبعدها، لن يثني العائلات عن تحمل مشقة التنقل من السمارة إلى الرباط لإسماع صوتنا هنا في الرباط"، إذ شوهدت في الوقفة نساء مسنات، زوجات مجهولي المصير المختطفين، وحملت كل واحدة صورة زوجها المختطف، مطالبة بصوت عال بالكشف عن الحقيقة وتسليمهن الرفات.

وفي هذا الصدد، اعتبر عبد الإله بن عبد السلام، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مطالب بالكشف عن حقيقة الذين طالهم الاختطاف في الأقاليم الجنوبية.

وقال في تصريح ل"الصباح" إن "الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الصحراء لم تعالج بشكل عادل وشامل، كما هو الشأن بالنسبة إلى ضحايا الريف وغيره"، ما يعني، بحسب بن عبد السلام أن "موضوع مختطفي الصحراء مفتوح، وعلى الدولة أن تقدم التوضيحات اللازمة عوض أن تتجه نحو تسويق ملف الإنصاف والمصالحة فقط". فالوقفة كانت بالنسبة إلى العائلات مناسبة للتعريف بملفها، وللكشف أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أغفل مصير أزيد من مائة مختف مجهول المصير. وأوضحت مصادر من العائلات أنه بعد الوقفة الإنذارية التي نظمتها يوم أمس، فإنها ستقرر مجموعة من الخطوات النضالية من بينها وقفة أمام القيادة العامة للدرك الملكي، على اعتبار أن العائلات تقر أن عناصر تابعة للدرك كانت وراء اختطاف ذويها عام 1976.

نادية البوكيلي (مكتب الرباط)

الأيام
ALAYAM
Du 03 Juin au 09 Juin 2010

حرزني يعترف ببقاء ملف سنوات الرصاص مفتوحا

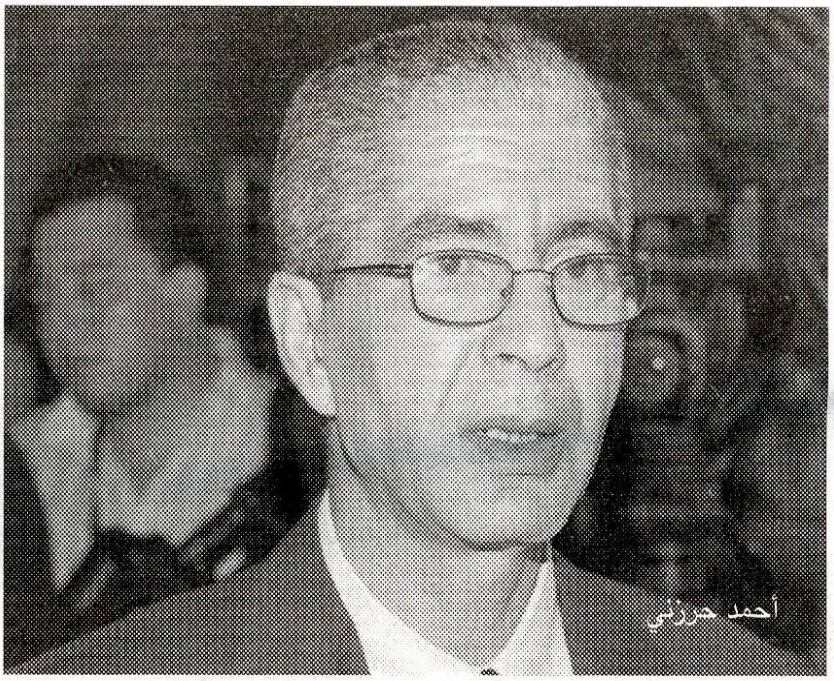
أحمد حرزني

تراجع أحمد حرزني عما كان يردد سابقا من أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد طوي في نهاية السنة الماضية، أمام ذهول المجتمع الحقوقي والمدني بسبب بقاء الكثير من القضايا عالقة في هذا الملف، وعاد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ليطالب الحكومة خلال الندوة التي نظمت مؤخرا بمناسبة مرور عشرين سنة على تأسيسه بتسوية الملفات الاجتماعية وجبر الأضرار الجماعية، وهي أجزاء من مطالب الحركة الحقوقية، وفي مقدمتها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الذي ظل يعتبر أن الملف سيظل مفتوحا إلى أن تبلور كل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وفي نفس السياق، لم يتم الكشف عن مصير العديد من المختفين لعقود من بن بركة إلى المانوزي واللائحة طويلة، مثلما لم يتم الكشف عن مصير عبد السلام الطود المختطف منذ حوالي خمسة عقود إلا في الأسبوع ما قبل الماضي.

الحياة

Du 03 Juin au 09 Juin 2010

حقوق الإنسان وعودة السياسة

في الستينيات والسبعينيات وحتى بداية الثمانينيات، كانت المواجهة بين الدولة والمجتمع تأخذ طابعا سياسيا. فالتظاهر كان سياسيا والمطالب كانت سياسية أيضا. وكانت قوى اليسار تحتل الواجهة، كما كانت الدولة والأجهزة الأمنية تسعى إلى تقليص قوة الأحزاب اليسارية، حتى يميل الميزان إلى صالحها. ورغم أن العصبة العربية لحقوق الإنسان التي تزعمها الاستقلالي القباب تأسست بداية السبعينيات إلا أنها ظلت دائما في الخلف. ومع نهاية السبعينيات، وحتى أواخر الثمانينيات، تأسست جمعيتان حقوقيتان، هما الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ثم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. وقد اكتشف المناضلون السياسيون، وخاصة اليساريين منهم، مجالا أرحب للعمل. فالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية مثلت مساحة واسعة للاشتغال بالنسبة لأولئك الذين ابتعدوا عن العمل السياسي المباشر. وقد انتبهت الدولة لذلك، وبادر الملك الراحل إلى إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990. وقد مثل ذلك نوعا من المنافسة من قبل الجهاز التنفيذي لجمعيات المجتمع المدني المهتمة بموضوع حقوق الإنسان.

عزيز الوديع

هذا الاهتمام سيعرف دفعة جديدة مع تأسيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ثم هيئة الإنصاف والمصالحة... وهو ما ساهم في نقاش حقوقي واسع حول البحث وتقليب سنوات الجمر والرصاص من عدة أوجه وجوانب.

إلا أن تراجع القوة التنظيمية للأحزاب اليسارية دفع بأعضائها إلى الانخراط بقوة في الجمعيات الحقوقية. وإذا كان هذا الشأن اختيارا عاديا، فقد فوجئت بعودة السياسة بقوة داخل هذه الجمعيات. وقد تجلى هذا في المؤتمر الأخير للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حيث أدت التجاذبات السياسية إلى انسحاب الأعضاء المنتمين إلى حزب الطليعة والحزب الاشتراكي الموحد... وذلك لأسباب سياسية أكثر منها حقوقية. واتهم هؤلاء حزب النهج بمحاولة الهيمنة على هذه المنظمة الحقوقية.

إن كل هذه التطورات تدفع إلى التساؤل هل هي عودة للاتجاهات السياسية للتحكم المباشر في الحقل الحقوقي؟ بمعنى أن السياسة تطغى بقوة على الحقوق. إن المؤشرات تؤكد هذه الفرضية، رغم ضرورة التحفظ في إصدار الأحكام، دفعا لكل التباس يعتمد الآراء القطعية والنهائية.

Revue de Presse du Conseil c